تقرير الاجتماع السنوي لشبكة C4C لعام 2024

التّوصيات الرّئيسية

1. **تعزيز المشاركة والتعاون**

التّحديات التي تم تحديدها:

- عدم مشاركة بعض الموقّعين باستمرار في مناقشات ومبادرات C4C.
- إفتقار المؤيدين إلى توجيهات واضحة حول كيفية المشاركة بفعالية في جهود تعزيز الطابع المحلي (Localization).

التّوصيات:

- **زيادة مشاركة الموقّعين** في الاجتماعات، وفرق العمل، ومناقشات تعزيز الطابع المحلي (Localization)، وضمان ترجمة التزاماتهم إلى أفعال.
- **تحسين جهود المؤيدين في التنسيق** من خلال تزويدهم مبادئ توجيهية واضحة للمشاركة، وإنشاء مبادرات إرشاد، وتنظيم جلسات تعلم الأقران لمساعدة المؤيدين الجدد على فهم أدوارهم.
- **تسهيل التعاون على المستوى القطري** من خلال تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية (LNNGOs)على قيادة شبكات تعزيز الطابع المحلي (Localization)، وتبادل أفضل الممارسات فيما بينهم، وتشكيل مجموعات مناصرة أقوى.

2. **إجراءات استراتيجية لتعزيز الطّابع المحلي** (Localization)

التّحديات التي تم تحديدها:

- تعقيد واختلاف عمليات التّقصي اللّازم(due diligence) بين المنظمات المختلفة، مما يخلق أعباء إدارية على المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

- افتقار جهود تعزيز الطّابع المحلي (Localization) إلى دعم مالي منظّم، لا سيما من حيث التمويل المرن والمتعدد السنوات.
- عدم اتّساق مشاركة المانحين، حيث لا يعطي بعض المانحين الأولوية لتعزيز الطابع المحلي (Localization) في هياكل التمويل.

التّوصيات:

- **مواءمة متطلبات التّقصي اللّازم**(due diligence) بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة لتقليل ازدواجية الجهود والتكاليف الإدارية على الجهات الفاعلة المحلية. سيسمحان إستخدام نظام امتثال موحّد للتّقصي اللّازم(due diligence passporting) بالاعتراف بتقييم واحد من قبل منظمات متعددة.
- **إجراء مسح تفصيلي للمؤيدين** لتحديد الثغرات ومجالات النّمو وفرص التعاون. يجب مشاركة هذه النتائج مع الجهات المانحة لمواءمة استراتيجيات التمويل مع جهود تعزيز الطّابع المحلي (Localization).
- **ضمان تمويل مباشر ومرن ومتعدّد السّنوات** للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، بما في ذلك تخصيص نسب مناسبة من التّمويل لتغطية نفقات التّكاليف العامة) استرداد التكاليف غير المباشرة - ICR لتعزيز استدامتها المالية.
- **إشراك المانحين في مناقشات تعزيز الطّابع المحلي** (Localization)، والدّعوة إلى زيادة الاستثمار في الاستجابات التي تقودها المنظمات غير الحكومية المحلية وإزالة الشروط التقييدية للتّمويل.

3. **تعزيز الشفافية والمساءلة المالية**

التّحديات التي تم تحديدها:

- عدم اتّساق الإبلاغ المالي (التقارير المالية)، حيث يفشل العديد من الموقّعين في تقديم بيانات كاملة أو في الوقت المناسب.
- تواجه الجهات الفاعلة المحلية تحدّيات في تتبّع **تدفق الأموال** من المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة.
- إختلاف جودة التّمويل بشكل كبير، حيث يتلقى بعض الفاعلين المحليين الحد الأدنى من التمويل غير المقيد أو الدعم للتكاليف الأساسية .

التّوصيات:

- **تحسين آليات التّتبع المالي** من خلال مطالبة المنظمات غير الحكومية الدولية بالكشف عن حجم التمويل الذي يصل إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والنسبة المئوية المخصّصة للتكاليف الأساسية، ومرونة هذه الأموال.
- **زيادة الشفافية في التقارير المالية** من خلال ضمان قيام الموقّعين بتقديم بيانات مالية كاملة وفي الوقت المناسب، حيث أنّ هذا سيسمح لشبكة C4C بتقديم البيانات الأكثر موثوقية في القطاع الإنساني.

- تعزيز استخدام وضع نماذج الميزانيات **التي يقودها الشركاء** حيث تتمتع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بسلطة تصميم ميزانياتها الخاصة بناءً على الاحتياجات الخاصة بالسياق بدلاً من اتّباع هياكل صارمة تحددها المنظمات غير الحكومية الدولية.

- **الدعوة إلى سياسات إلزامية لتمرير التمويل** مماثلة لنهج باكستان، حيث يجب أن يذهب ما لا يقل عن 75٪ من الأموال مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية، كما يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية أيضًا أن تنتقل من أخذ الأدوار القيادية إلى أنماط القيادة المشتركة أو القيادة من قبل الشركاء المحليين بشكل كامل.

4. تقاسم المخاطر وامتثال التّقصي اللّازم (due diligence passporting)

التّحديات التي تم تحديدها:

- غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية المخاطر إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، لا سيما في السياقات التشغيلية عالية المخاطر.

- إرتفاع عبء الامتثال على الجهات الفاعلة المحلية ننظراً للحاجة إلى الخضوع لتقييمات متعددة للتّقصي اللّازممن قبل لمنظمات غير حكومية دولية مختلفة.

- محدودية التّقصي اللّازم للعاملين الإنسانيين المحليين، وخاصة أولئك الذين يعملون في مناطق النزاع.

التّوصيات:

- **تطوير إطار عمل عادل لتقاسم المخاطر** حيث يتم تقاسم المخاطر عبر سلسلة التمويل، بما في ذلك المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، بدلاً من تحميلها بشكل غير متناسب على الجهات الفاعلة المحلية.

- **توسيع نطاق مبادرة امتثال التّقصي اللّازم** (due diligence passporting)، وضمان اعتمادها على نطاق واسع من قبل المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية. سيسمح ذلك للجهات الفاعلة المحلية بالخضوع لعملية تقصّي لازم واحدة وقياسية بدلاً من تكرار التقييمات لكل شراكة.

- **تعزيز أحكام التّقصي اللّازم** (due diligence) للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، لا سيما في المناطق عالية المخاطر، وضمان حصولها على الدعم اللازم، بما في ذلك الحماية القانونية والدعم النفسي والاجتماعي والتدابير الأمنية.

5. سياسة تعزيز الطّابع المحلي (Localization) وأولويات المناصرة

التّحديات التي تم تحديدها:

- غالبًا ما تتم مناقشة تعزيز الطّابع المحلي (Localization) على المستوى العالمي، في حين تكون المشاركة على المستوى القطري ضعيفة.

- لا تتوافق سياسات المانحين دائمًا مع التزامات تعزيز الطّابع المحلي (Localization) ، مما يخلق فجوات في التمويل للجهات الفاعلة المحلية.

- تكافح المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية للحصول على تمثيل في الهيئات الرئيسية لصنع القرار.

التّوصيات:

- **زيادة تمثيل المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية** في آليات التنسيق الإنساني، وضمان حصولهم على سلطة صنع القرار بدلاً من كونهم مشاركين رمزيين.
- **المناصرة من أجل إعادة تشكيل السياسات** لإزالة الحواجز التي تمنع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية من الوصول إلى التمويل مباشرة. ويشمل ذلك تبسيط عمليات التقديم وتقليل متطلبات الامتثال التقييدية.
- **إشراك المانحين الرئيسيين** مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ووكالات الأمم المتحدة في مناقشات حول تعزيز الطّابع المحلي (Localization)، والضغط من أجل التزامات مالية أكبر وآليات تمويل مبسّطة.
- **تعزيز التقارير على المستوى القطري** من خلال مطالبة الموقّعين بتتبّع التقدم المحرز في تعزيز الطّابع المحلي (Localization) على المستويين العالمي والوطني.

6. القيادة في مجال المناخ والبيئة

التّحديات التي تم تحديدها:

- محدودية التمويل المناخي الذي تحصل عليه الجهات الفاعلة المحلية على الرغم من كونها في الخطوط الأمامية للأزمات المتعلقة بالمناخ.
- استبعاد المجتمعات المحلية من صنع القرار من قبل العديد من مبادرات التكيف مع المناخ.
- نقص التعاون بشأن جهود القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ بين أصحاب المصلحة المتعددين .

التّوصيات:

- **زيادة وصول الجهات الفاعلة المحلية إلى التمويل** المناخي من خلال الدعوة إلى آليات تمويل مباشر تعطي الأولوية لمبادرات التكيف التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية.
- **تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين** من خلال تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية لتصميم برامج التكيف مع المناخ بشكل مشترك.
- **توفير التعليم والتدريب على القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ** للمنظمات المحلية لبناء القدرات في الحد من مخاطر الكوارث، والإدارة المستدامة للموارد، والبرامج المستجيبة للمناخ.

7. الاستجابة للأزمات والقيادة الإنسانية

التّحديات التي تم تحديدها:

- إستبعاد الجهات الفاعلة المحلية من الأدوار القيادية في الاستجابات الإنسانية في أغلب الأحيان.
- بطء وعدم مرونة آليات التمويل ، ممّا يؤخّر قدرة الجهات الفاعلة المحلية على الاستجابة للأزمات.
- الحواجز التي تخلقها متطلبات الامتثال للعناية الواجبة أمام المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية في حالات الاستجابة للطوارئ.

التّوصيات:

- **تعزيز نماذج الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية** حيث تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات الشعبية زمام المبادرة في حالات الأزمات.
- **تطوير آليات تمويل مرنة** تسمح للجهات الفاعلة المحلية بتعبئة الموارد بسرعة في حالات الطوارئ.
- **مواءمة عمليات الامتثال للتّقصي اللّازم** بين المنظمات غير الحكومية الدولية لضمان عدم زيادة الأعباء على الجهات الفاعلة المحلية بمتطلبات إدارية مفرطة.

8. تبادل القدرات والتّحسينات التشغيلية

التّحديات التي تم تحديدها:

- تركيز مناقشات تعزيز الطّابع المحلي (Localization) على التمويل في الغالب مع إهمال مشاركة القدرات ونقل السلطة.
- لا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية تهيمن على التنسيق والبرامج الإنسانية، مما يحدّ من فرص القيادة للجهات الفاعلة المحلية.
- إفتقار العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية إلى الوصول إلى الموارد التقنية وفرص التدريب .

التّوصيات:

- **ضمان استراتيجيات مشتركة لتعزيز الطّابع المحلي** (Localization)، وضمان تبنّي المنظمات غير الحكومية الدولية إطارًا مشتركًا لقياس التقدم ونقل السلطة إلى الجهات الفاعلة المحلية.
- **استضافة اجتماعات متكررة للموقعين** (كل 4-6 أشهر) لتتبع التقدم، وتبادل أفضل الممارسات، ومساءلة الأعضاء.
- **الدعوة إلى آليات عادلة لاسترداد التكاليف**، والضغط من أجل **حد أدنى لمعدل استرداد التكاليف غير المباشرة (ICR) بنسبة 25٪** لدعم الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

- **تعزيـز فـرق العمـل علـى المسـتوى القطـري** لتبـادل أفضـل الممارسـات، وتحديـد التّحـديات، وتنسـيق جهـود تعزيز الطّابع المحلي (Localization) بشكل أكثر فعالية.